

تعريف المجتمع المدني

يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه هو تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع.

أركان المجتمع المدني

تشتمل تنظيمات المجتمع المدني على كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات مثل اتحادات رجال الأعمال، النقابات العمالية والمهنية، اتحادات الفلاحين الجمعيات الخيرية. وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أسس أو أركان هي:

الفعل الإرادي الحر (الطوعية):

إذ أن المجتمع المدني يتكون من خلال المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإرادي الحر، وهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.

التنظيم الجماعي (المؤسسي):

وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأ الركن الأخلاقي السلوكي:

وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع على مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدول بالوسائل السلمية وفي ضوء قيم (الاحترام والتسامح والتعاون والتناقض والصراع السلمي

خصائص المجتمع المدني ووظائفه

يتمتع المجتمع المدني بعدة أركان أو خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات الأخرى، وتمتع كذلك بتنظيماته بوظائف عدة منوطة بها، وفيما يلي أهم الخصائص والوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني:

أولاً: خصائص المجتمع المدني

توجد خصائص وسمات تميز نسق ومؤسسة المجتمع المدني عن غيره من الأنساق والمؤسسات الأخرى، حيث أن هنالك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات وهي:

القدرة على التكيف:

ويقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها ووربما القضاء عليها.

الاستقلالية:

وهو ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الأفراد أو تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر.

التعدد:

ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئات التنظيم من ناحية ووجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة أو في المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

التجانس:

ويكون ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المؤسسة تؤثر على مستوى أدائها، فكلما كان حل هذه النزاعات سلمياً كلما أدى إلى الوفاق داخل المؤسسة، ومنه إحداهن التجانس والاستقرار داخل النسق الفرع.

ثانياً: وظائف المجتمع المدني

كما تتعدد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدد كذلك وظائفه في المجتمع، لكن قبل التطرق إلى هذه الوظائف يتعين علينا ذكر بعض الوسائل والأدوات التي يستخدمها من أجل القيام بوظائفه هذه، ومن بين هذه الوسائل والأدوات

الوسائل:

وتنقسم إلى نوعين وسائل مباشرة كالتفاوض والمساومة والإقناع ووسائل غير مباشرة وذلك من خلال السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمة أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها.

الأدوات:

بالنسبة للأدوات فقد تلجأ مؤسسات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير عن الرأي العام كشن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعاً عن قضايا معينة

أما عن الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فيمكن إجمالها في تحقيق النظام والانضباط في المجتمع : فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.

تحقيق الديمقراطية : فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطور وليست التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي.

التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن ، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة ، ضف إلى ذلك مشاركته في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالترشيح والتصويت. الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق : وعلى رأس تلك الحاجات، الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم ، تأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات و الحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الجماعات ذرع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني.

الوساطة و التوفيق : أي التوسط بين الحكام و الجماهير من خلال قنوات الاتصال و نقل أهداف و رغبات الحكومة و المواطنين بطريقة سلمية ، و تسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار للحفاظ على وضعها و تحسينه و اكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع ، حيث تتولى مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة و متضاربة و تجميعها و إعادة ترتيبها و تقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصور- غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من الم طالب المختلفة التي ت عبر عن مصالح الأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك . وقد تأتي سياستها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات و يتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين.

ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها : مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين، شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار و الوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، و خصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج و توفير خدمات التعليم و العلاج و تولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين و تشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون و عجزها عن سدادها و عجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله . و عندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدة المجتمع في أداء تلك الوظائف، و هنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ و إلا تعرض هذا المجتمع للانحيار خصوصا عندما يتواجد شعور- عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة و تعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.

وإلى جانب الأزمات الاقتصادية و المالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة و تعجز- عن أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو و الاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية (فلسطين، لبنان).

توفير- الخدمات و مساعدة المحتاجين : حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون و المساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية و اجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع. مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة لقد أصبحت الجهود الذاتية و التطوعية ضرورة ملحة و عليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة، حيث فرض هذا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية و التحدي في القضايا البيئية العالمية ، من خلال زيادة الوعي البيئي و معالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا، و ذلك بالقيام بمشاريع و تنفيذ برامج تكون

أهدافها واضحة منذ البداية، إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الاستشارة بحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة ، لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا. وتتجسد المشاركة من خلال دور- المجتمع المدني في حماية البيئة والتمثل في:

أ- **دور الجمعيات في التربية البيئية:** ونعني بالتربية البيئية محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان، وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة ، ويتمثل دور- الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها (تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، تنمية وتطوير- الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية و اتقاء الضرر- البيئي ...)، كيفية تحديد الجمهور المخاطب، الأماكن التي يمكن من خلالها الوصول إلى الجمهور- والزمن المفضل للاتصال به.

ب- **الدور التحسيسية:** قد يكون أنجح أنواع العمل البيئي هو "التوعية بالقدوة حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها للمشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.

ويتضح دور الجمعيات في التربية البيئية والدور- التحسيسية في نشاط "جمعية حماية البيئة في الكويت " التي تقوم بدور- كبير في ترسيخ "الثقافة البيئية " أو "التوعية البيئية " في المجتمع، من خلال جملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي، وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتبني الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم "أسبوع البيئة"، تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية). كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور- البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار- مجلة "البيئة" إلى جانب كتيبات تحت 15 قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة ، اسم "قضايا البيئة"، ونشرت حتى عام 2008

ج- **مشاركة الجمعيات في بلورة القرارات البيئية: وذلك من خلال:**

المشاركة في عقد المؤتمرات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مثل: مؤتمر- استوكهولم 1972 (، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج مونتيفيديو للتطوير والمراجعة الدورية للتعاون) البيئي (1981)، مؤتمر ريو دي جانيرو (1992)، مؤتمر جوهانسبورغ (2002)، فضلا عن هذا، مؤتمر

"الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومية الدولية في التنمية المستدامة" الذي عقد في دولة قطر من 04 إلى 06 مارس 2002 ، الذي نوه بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورش عمل : الأولى تحت عنوان "بناء القدرات الذاتية لجمعيات والتنظيمات غير الحكومية"، والثانية كانت بعنوان "احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية (التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات ممارسة الضغوطات على الحكومات : وتتجلى ممارسة الضغوطات على الحكومات من طرف تنظيمات المجتمع المدني في المثالين الآتيين:

الأول: أين أثارت فيها كارثة بيئية المواطنين، وقعت في قرية هولندية صغيرة تدعى "ليكر كرك" في عام 1979 ، عندما حصلت جماعة صغيرة منظمة من المواطنين على وثائق تظهر أن حكومتهم المحلية قد سمحت بطمر النفايات الكيماوية دون تصاريح سليمة، توجهت الجماعة وهي مسخرة بالأدلة على أن 1650 برميلا من الأصباغ والنفايات الصناعية قد طمرت في منطقتهم، إلى الصحف المحلية، كان المحتجون غاضبون جدا من الأخبار التي ذكرت بأن المسؤولين في حكومتهم المحلية قد أصدروا إذنا بالتخلص من النفايات بأثر رجعي، ودون تعليق أو جلسات استماع عمومية، فقاموا بعرض قضيتهم مباشرة على الحكومة الوطنية، وعلى الرغم من أن الحكومة الوطنية كانت تفتقر إلى أي تفويض تشريعي واضح، فإنها قد ردت على شكواهم بإجراءات مثيرة للدهشة : فقد شحنت مياها للشرب معبأة في زجاجات، وأخلت السكان واشترت منازلهم بسعر الأسواق، وأمنت كل شيء حتى النقود اللازمة لرعاية الأطفال . (أثناء التخلية، وأمدت المواطنين بالمال اللازم لتوكيل محامين لمساعدتهم)

الثاني: ويتمثل في عملية إزالة الغابات الاستوائية، إذ تبني الاتحاد الدولي للحفاظ على الذي يعد منهجية تضم في عضويتها دولا ووكالات (IUCN) الطبيعية والموارد الطبيعية حكومية وأخرى غير حكومية) قضية الغابات الاستوائية للمرة الأولى عام 1972 ، في رد فعلها على قرار الحكومة البرازيلية الذي يقضي بالإسراع في عملية نشر المستعمرات والمشاريع التنموية في الأمازون . تضمنت الرسالة التي وجهت إلى الرئيس البرازيلي "إيميلو غراستا ويدعى" هارولد ج. كوليدج " إلى (IUCN) زوميديسي" والتي حملت توقعات كل من رئيس الأمير الهولندي "برنارد" إشارة إلى (WWF) جانب رئيس الصندوق الدولي للحياة البرية "الحاجة إلى أخذ المشكلات البيئية التي تنطوي عليها عملية تنمية الأمازون بعين الاعتبار" وكما كان متوقعا أزعجت تلك الرسالة الحكومة البرازيلية . تنامي الاهتمام بتلك القضية بشكل بتبني قضية (WWF) و (IUCN) متسارع وبتشجيع من المنظمات غير الحكومية ، فقامت غابات المطر الاستوائية، وفي عام 1977 تم إضافة

قطاع خاص بالبيئة والموارد الطبيعية إلى المنظمات الأمريكية والخارجية بفعل المساعدة، كما بدأت
7
وكالة الإنماء الدولي ترعى المشاريع التي تستهدف إدارة الموارد الطبيعية، وفي عام 1980 ق ام
الكونغرس بعقد جلسات استماع حول (عمليات إزالة الغابات الاستوائية